تجارة الأسلحة في الخليج، وحادث دبي عام 1910م

محمد فارس الفارس

ملخص:

شهـدت مدينة دبي في 1910/12/24 إحدى أسوأ لحظات تاريخها كمدينة وادعة مسالمة، يعيش أبناؤها على التجارة والغوص على اللؤلؤ؛ فعندما نزلت القوات البريطانية فجر ذلك اليوم إلى المدينة دون علم حاكمها -بحجة البحث عن أسلحة- في بعض البيوت التي وصل إليها معلومات غـير مؤكدة بوجودها فيها مـن أحد الأرقّاء -اشتبكت مع بعضـ المسلحين، ثم قصفت المدينة، وأسفر القصف عن قتلى وجرحى من المواطنين.

هذه الدراسة تتناول سياسة بريطانيا في المنطقة، التي غضت الطرف عن الشركات الإنجليزية التي كانت البائع الرئيس للأسلحة في منطقة الخليج، وأخذت تتبع المشترين، وتفرض المعاهدات والاتفاقيـات على حـكام المنطقة، الذيـن لم يكن لهم علاقـة بالموضوع، بعـد أن أصبحت هذه التجارة تصل إلى المناوئين لها غرب الهند.

مقدمة:

من يطلع على تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصـف الأول مـن القـرن العشرين -يلاحظ كثرة الحـروب القبلية والنزاع الـذي لا ينتهي، ويقـرأ في الوثائق البريطانيـة والمخطوطات المحلية وغيرها إغارات الكثـير من القبائل بعضها علـى بعض، وعلى المدن والقرى، ويرى مدى اتساع التجارة الممنوعة وازدهارها؛ كتجارة الرقيق والسـلاح والتهريـب بجميع الأنواع. ويرجـع سبب هذا التسيب الأمني الكبـير إلى عدة عوامل، منها: ضعف سلطة الحكومات المحلية، وتجاهل الإنجليز المهيمنين على المنطقة لتلك الأحداث، وأهم من كل ذلك ازدهار تجارة الأسلحة التي أدت إلى تسلح القبائل بجميع أنواع البندقيات في منطقـة الخليج والجزيرة العربيـة، وفي العراق وبلاد الشام ومناطق مختلفة من الوطن العربي أيضاً، ولكن الإنجليز الذين كانوا يغضون الطرف عن تلك الحروب والنزاعات، بدأوا بالاهتمام بدخول الأسلحة إلى المنطقة الخليج، بعدما بدأت مصالحهم في غرب الهند تتعرض للخطر من جراء تسرب الأسلحة من الخليج عبر بلاد فارس إلى المناوئين لهم في مناطق سيطرتهم هناك،

وبـدلاً مـن أن يقوموا بإيقاف تلـك التجارة من خلال تحديد المسبب الرئيـس لانتشارها- وهي الشـركات الغربية، وعلى رأسها الشركات الإنجليزية التي كانت تدخل السلاح في المنطقة بعلم السلطات البريطانية- عقدوا معاهدات مع حكام المنطقة تلزمهم محاربة تجارة السلاح، رغم علـم الإنجليـز بعدم مسؤولية معظم هؤلاء الحكام عن تلـك التجارة التي كانت تجري سرّاً بين البائعـين والمشتريـن، وعدم قدرة حكام المنطقة على التصدي لهـذه التجارة التي تتطلب وجود قـوات برية وبحرية مسلحـة تستطيع ملاحقة تجـار الأسلحة وزبائنهم، وهو مـالم يكن ممكناً للكثـير منهم لقلة الإمكانيـات. ولم يكتف الإنجليز باتخاذ تلك الإجراءات التي لا تعالج المشكلة معالجـة صحيحـة؛ وإنما اتخذوا إجراءات أخـرى هي أيضاً بعيدة عن حـلّ المشكلة؛ فقد بدأوا بالتضييق على حركة الملاحة من خلال تسيير دوريات بحرية، وحملات تفتيش للسفن التجارية المحليـة وغيرها. وتطورت الأمور بعد ذلك عندما بدأت السلطة البريطانية تستمع إلى ما يصل إليهـا مـن أخبار من جهات مختلفة، فبـدأت تتخذ إجراءات مشددة وصلـت إلى انتهاك حرمة المـدن في بعضـ الأحيان، وأدت في وقت من الأوقات إلى تطـورات خطرة عندما داهمت القوات البريطانيـة مدينة دبي عام 1910م بدون علم حاكمها بسبب معلومات وصلتها من أحد الأرقّاء عـن وجـود أسلحة في أحـد المنازل، واشتبكـت في معركة مع بعض المسلحين مـن مواطني دبي، أسفرت عن مقتل 37 مواطناً و4 جنود بريطانيين.

بريطانيا تتصدى لتجارة السلاح:

تطـورت تجارة السـلاح في الخليج من تجارة محلية يقوم خلالها تجـار السلاح بتزويد القبائل بحاجتها، إلى تجارة إقليمية تمدّ مناطق النزاع حول الخليج بمختلف أنواع البندقيات وغيرها، ولا شـك أن تلـك التجارة الرابحـة الشبيهة بتجـارة المخدرات في وقتنا الحاضـر كانت تتطلب السريـة، وتمتـد على شـكل شبكة كبيرة من التجـار الصغـار والكبار، والممولـين والسماسرة، وغيرهـم. ولمـاّ كان النـزاع في منطقة الشـرق الأوسط وما حولهـا لا ينتهي، فـإن تلك التجارة كانت تشهد نمواً مع مرور السنين. ويقول لوريمر - أحد أهم المؤرخين الإنجليز، وصاحب كتاب «دليـل الخليـج»- إن الحرب الأفغانيـة التي نشبت في فـترة (1879- 1881م) كانـت أول حدث يلفـت نظر الحكومتـين البريطانية والهندية إلى تجـارة السلاح؛ ففي عـام 1880م تأكد بما لا يـدع مجالاً للشك أن كميات كبيرة من المعدات العسكريـة المصدرة من الهند إلى إيران وصلت إلى السرايـا الأفغانية في هيرات وأماكـن أخرى، وإدراكاً من حكومة الهند البريطانية للأهمية السياسيـة والحربية للموضوع أعطت حكومةَ بومباي تعليماتهـا بالامتناع عن إعطاء تراخيص لتصديـر الشحنات الثقيلة من الأسلحة والذخائر إلى موانـي الخليج، وأن تراقب بدقة استيراد

مثـل هذه البضائع إلى كراتشي والساحل العربـي، وفي الأول من أكتوبر من العام نفسه، أعلنت حكومـة الهند أنهـا ستحجز شحنات الأسلحة والذخائر المرسلة إلى دول الخليج ودول أخرى في الموانـي الهندية[1]، وقامت السلطات الفارسية في سعيها للتنسيق مع الحكومة البريطانية بإبلاغ بريطانيا والدول الأخرى في يوليو عام 1881م أن تجارة الأسلحة والذخائر مع الموانـي الفارسية قد تم منعها، والغرض من ذلك ألاّ تصل الأسلحة إلى أفغانستان، ولكن تجارة السلاح في فارس استمرت بسبب ضعف السلطة المركزية، وفساد موظفي الحكومة. وتمكن المستوردون من إرسال شحنـات سرية بمساعدة موظفـين محليين. وفي عام 1895م استولـت السلطات الفارسية على كميـة كبيرة من الأسلحـة في بوشهر، وأكدت التقارير أن تجارة السـلاح مع فارس قد ازدادت، وهـذا يعنـي أن قوانين المنع لا تعدو أن تكون قوانـين شكلية فقط، وفي عام 1897م وقعت أحداث في فارس لفتـت الأنظار إلى الأخطار التي تهدّد فارس وحكومة الهند بسبب التراخي في تطبيق قوانـين المنع، وهذا ما حدا حكومة فارس على عزمها على تطبيق القوانين دون رحمة، وخاطبت سلطـان مسقط ليتعـاون معها في محاربة هذه التجارة؛ فوعدها بتقـديم العون اللازم، وأصدر أمـراً بمنع واردات الأسلحة والذخائر المرسلة إلى فارس والهند البريطانية عبر أراضي مسقط وفـوق مياههـا الإقليمية. وفي 1/13/ 1898م أصدر قراراً بمصـادرة أي سلاح أو ذخيرة مرسلة إلى الجهتين السابقتين[2].

وحتـى تكتمـل محاصـرة تلك التجـارة ارتبط حـكام الدول المطلـة على الخليـج باتفاقيات مع بريطانيـا، فوافق حاكم البحرين على منع تجـارة السلاح في أراضيه عام 1898م، وتبعه حاكم الكويت عام 1900م، ثم حكام إمارات الساحل عام 1902م، وحاكم قطر عام 1916م، ولمّا كانت مسقـط هي أهمّ جهـة في تلك التجارة أعطـى سلطان مسقط عـام 1903م السفن البريطانية والإيطاليـة في أعالي البحار تفويضاً بتفتيش السفن التابعة له، ويُظن أنها تحمل أسلحة، واتفق مـع الإنجليز على إنشـاء نظام للخزن في بلـده للتخلّص من تجارة السـلاح ومعاملتها كقضية مهمـة، وكان ابن سعـود هو الحاكم الوحيـد في الخليج الذي لم يلتـزم بالضوابط والالتزامات الخاصة بمحاربة تلك التجارة[3].

الإنجليز ودورهم في تجارة السلاح:

حاول الإنجليز إلصاق تهمة دخول الأسلحة في منطقة الخليج بشركات فرنسية وشركات أخرى ليست إنجليزية 100%. ويعبر لوريمر عن ذلك بأن الفرنسيين استورد و في المحمرة عام 1881م شحنة من الذخائر والبندقيات التي تلقّم من الخلف، وقد استولت عليها السلطات المحلية، وأن

أول روّاد الحركة التجارية في بوشهر شركة مالكولم، وهي شركة إيرانية أرمنية في الحماية البريطانية. وبدأت هذه الشركة تستورد الأسلحة عام 1884م، وتلاهما السادة «فرانسيس وشركاؤهم» وهم شركة إنجليزية إيرانية أسست أول وكالة لهم في بوشهر عام1887م[4]. ولكن لوفات فريزر الذي أعدّ دراسة مهمة عن تجارة الأسلحة في الخليج عام 1911م أورد مجموعة من الملاحظات والحقائق التي تؤكد أن الإنجليز هم التجار الحقيقيون للسلاح، في حين أنهم ألزموا حكام المنطقة التوقيع على اتفاقيات بمنع تجارة السلاح في أراضيهم في الوقت الذي كانوا فيه خارج نطاق هذه التجارة. ويقول فريزر: «أعتقد جازماً أن تجار الأسلحة الحقيقيين في هذا الساحل هم الحكومة البريطانية وممثلوها المعتمدون، وستجدون في السجلات القديمة أن شركة الهند الشرقية تركت للفرس كميات كبيرة من البارود والبندقيات عندما انضمت إلى الفرس لإجلاء البرتغاليين من هرمز، ولاشك أن منشأ تجارة السلاح حالياً هو ميناء بوشهر الفارسي نحو عام 1883م. وكان استيراد السلاح إلى فارس في ذلك الوقت ممنوعاً اسمياً، ولكن سلطات الجمارك المحلية سمحت باستيرادها ضمنياً. واعتبرت هذه التجارة ظاهرياً أنها لا تعدّ تجاوزاً للقانون في بلد عرف بالتسيب الإداري، وبرهنت تجارة بوشهر على أنها مربحة لكل الجهات المتعاملة معها، وظلت تكبر وتنمو حتى تسلحت كل القبائل البدوية في المدن الجنوبية في الخليج بالأسلحة الحديثة. وإلى هذه التجارة تعزى الفوضى والخروج على القانون الذي ساد مناطق جنوبي الخليج، أكثر من أنها تعزى إلى التدهور الإداري الذي أصاب السلطة المركزية في طهران»، ويضيف فريزر قائلاً: «إن الحقيقة التي أريد أن أؤكدها هي أن تجارة السلاح في بوشهر في ذلك الوقت كانت تجارة بريطانية؛ فالبندقيات مصنوعة في إنجلترا، والشركة المصدرة بريطانية، والسفن التي كانت تنقل الأسلحة بريطانية؛ ولذلك لا أستطيع أن أقول كلمة واحدة في انتقاد تجار السلاح المستوردين أو الموزعين، وعندما نوجه اللوم والنقد إلى فرنسا على حمايتها لهذه التجارة لا بد أن نتذكر أننا نحن الذين بدأنا هذه التجارة»[5].

وتأكيداً لما ذكره فريزر فإن المقيم السياسي البريطاني في الخليج كان مقره في مدينة بوشهر التي انطلقت منها تجارة السلاح في الخليج، وكان بإمرته عدد كبير من المسؤولين والإداريين والضباط والجنود، ومختلف أنواع السفن الحربية والطرادات المسلحة المستعدة للمواجهة، ومن ثَمَّ لم يكن من الممكن أن تعمل شركات السلاح البريطانية انطلاقاً من هذا المكان دون رضى السلطة البريطانية، أو في الأقلّ دون معرفة تامة منها.

الأسباب التي دعت بريطانيا إلى التصدي لتجارة السلاح:

يقول وليم لي وارنر في تقرير كتبه عام 1898م: هناك عدة أسباب دفعت الإنجليز إلى مواجهة تجارة السلاح بالتعاون مع الحكومة الفارسية أهمها:

أ- ثبت أن مسقط كانت مركزاً لتجارة السلاح والذخائر، وكان السلطان حريصاً على إيقاف نموّ هذه التجارة، وكان الاتجاه أول الأمر فرض ضريبة باهظة على واردات الأسلحة، ولكن اتضح أن اتفاقية 21 /9/ 1833م بين مسقط والولايات المتحدة، واتفاقية 17 /11/ 1844م مع فرنسا، واتفاقية 19 /3/ 1891م مع بريطانيا-تحول دون تنفيذ هذا الاقتراح، وكان الخيار الوحيد المتاح هو منع وصول الأسلحة إلى مسقط؛ لأن الممر الوحيد الذي يوصل الأسلحة إلى فارس والهند يمر عبرها. وقُدّم هذا الاقتراح إلى وزارة الخارجية في الأول من ديسمبر عام 1897م، وهو نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الفارسية تطبيقها لقوانين منع الأسلحة المهربة التي تضبط ومصادرتها.

ب- كانت هناك هجمات متكررة يشنّها مجهولون على السفن البريطانية التي تنقل البضائع التجارية عبر الخليج وشطّ العرب؛ إذ هوجمت عدة سفن، منها السفينة كاهانبوسا(kahanposa) في ديسمبر عام 1897م، واستخدمت الأسلحة النارية في ذلك الهجوم، إضافة إلى ذلك كانت هناك اضطرابات في الكويت والبحرين والزبارة التابعة لقطر، استوجبت تدخل البريطانيين. وفي كل تلك الحالات كانت تجارة السلاح هي السبب.

ج- حتى في فارس نفسها تعرضت المصالح البريطانية للخطر بسبب الهجوم المستمر على أنظمة التلغراف الخاصة بالشركة الهندية الأوروبية للتلغراف، التي يفترض -وفق اتفاقيات مبرمة- أن تحميها الحكومة الفارسية والزعماء المحليون. وأدت حوادث متفرقة أيضاً إلى زيادة الاهتمام البريطاني بهذا الأمر. وقد تجسدت هذه الحوادث في اغتيال السيد غريف في ديسمبر عام 1897م. وعزيت هذه الأحداث إلى أن اللصوص وقطاع الطرق في جنوبي فارس كانوا مسلحين تسليحاً قوياً. وحتى في بوشهر لم تسْلَم المقيمية البريطانية من الخطر، وكانت الطرق الداخلية غير آمنة.

د- تأكد أن الأسلحة كانت تصدر إلى أفغانستان عبر بندر عباس وشاربار وموانٍ أخرى مواجهة لمسقط، وكان يُعتقد ويُخشى أن تحصل القبائل الثائرة قرب الحدود الهندية على الأسلحة والذخائر من الخليج، وأن المهربين الأفغان كانوا ينتظرون وصول السفن إلى مسقط[6].

انتشار السلاح:

على الرغم من حظر الأسلحة في فارس عام 1881م فإن تجارتها زادت كثيراً في السنوات العشر التالية، وهذا ما حدا الشاه على تجديد مرسوم الحظر عام 1891م. ولم يجد الحظر نفعاً؛ ففي عام 1892م أو عام 1893م استورد تجار بوشهر نحو 1000 بندقية من نوع «مارتيني هنري» من الكويت، وفي ديسمبر عام 1893م أرسلت شحنة أسلحة من لندن إلى مسقط ضبطت في بوشهر بناء على أوامر من الحكومة الفارسية، ومرة أخرى في عام 1895م وصلت إلى بوشهر بحراً شحنة ضخمة من الأسلحة، ولكنها وقعت في أيدي السلطات الفارسية. وبصفة عامة كانت الأسلحة والذخائر الممنوعة تشق طريقها بسهولة إلى فارس بدفع رِشاً للموظفين، واستمر عدد من البيوت التجارية- ومعها العديد من الجنسيات البريطانية -في العمل بهذه التجارة، ولم يؤثر تعيين ضابط فارسي في يناير عام 1896م باسم «أمين الأسلحة» في حركة هذه التجارة، وسرعان ما تبين أن الغرض الحقيقي من وظيفته هو وقف تيار الرّشا التي يدفعها تجار الأسلحة لكبار الموظفين، أو حتى للحكومة الفارسية نفسها. وقد أحرزت بوشهر تقدماً كبيراً في ذلك الوقت في تجارة الأسلحة والذخائر في مينائيها، وقُدّر في عام 1897م أن ما لا يقل عن 20 ألف بندقية وصلت إليها. وحصل الحاكم المحلي بفضل ذلك على رسوم تتراوح بين 8-10% من قيمتها[7]. وبلغت قيمة الأسلحة والذخيرة المستوردة إلى بوشهر نحو 100 ألف جنيه إسترليني، وجاءت البضاعة كلها تقريباً من بريطانيا. ولم يكن لفرنسا نصيب من هذه التجارة عدا شحنات صغيرة من الخرطوش، ولكن الحكومة الفارسية بدأت تشعر بالانزعاج بسبب تسلّح القبائل الجنوبية في فارس؛ ولذلك دخلت في اتفاقيات مع الحكومة البريطانية ومسقط، وافقت بموجبها الدول الثلاث على محاربة هذه التجارة. وشنّت الحكومة الفارسية حملة على مخازن السلاح في بوشهر، واستولت على (7) آلاف بندقية. وفي الوقت نفسه تحركت الحكومة البريطانية؛ إذ تمكن قارب بريطاني مسلح من حجز سفينة بريطانية عند مدخل الخليج، وصادر 480 صندوقاً كبيراً مملوءاً بالأسلحة والذخائر كانت على متنها. وكان ذلك الحادث بمثابة نهاية لتجارة السلاح في فارس عدا عمليات التهريب، ثم جاء قدوم موظفي الجمارك البلجيكيين عام 1899م ليحبط كل محاولات إنعاش هذه التجارة؛ إذ صادروا ألف بندقية، و200 ألف طلقة ذخيرة[8].

أما تجارة السلاح في مسقط فقد كانت في البداية في قبضة الرعايا البريطانيين من الهندوس (البانيان)، ولمّا ضغط القنصل البريطاني على البريطانيين ورعايا بريطانيا تحولت التجارة إلى أيدي العرب المحليين، ثم استقرت في يد واحد أو اثنين من الفرنسيين، إضافة إلى الأرمن

الروس الذين حققوا منها أرباحاً طائلة. وفي أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر ازدهرت تجارة السلاح في مسقط أكثر من بوشهر[9]، وقدر عدد الأسلحة التي أنزلت في ميناء مسقط بين إبريل عام 1890م ويونيو عام 1892م بما لا يقل عن 11500 قطعة. وكان نقلها يتم من زنجبار وأوروبا. وكان أكثر من نصف شحنات الأسلحة التي تصل في هذا الوقت يعاد تصديرها من مسقط إلى الكويت والبحرين وموانٍ أخرى في الخليج، وهكذا تطورت مسقط لتصبح سوقاً رئيسية للأسلحة في الشرق الأوسط، وفي نحو عام 1895م بدأت التجارة تزداد جداً؛ فقد قدرت واردات عام (1895–1896م) إلى مسقط بنحو 4350 بندقية، وفي عام (1896–1897م) بنحو 20 ألف بندقية، ومعها كمية مناسبة لها من الخرطوش[10]. وكانت قيمة الأسلحة التي استوردتها مسقط من بريطانيا عام 1897م نحو 900 ألف دولار، ومن فرنسا 100 ألف دولار، وفي عام التالي (1898م) بدأت إجراءات محاربة هذه التجارة في الخليج، فتقلص العائد إلى 200 ألف دولار من بريطانيا، و60 ألفاً من فرنسا. وفي عام 1899م أفاد تقرير للقنصل البريطاني أن الواردات سجلت بعض الارتفاع بسبب تجارة السلاح مع بريطانيا كعامل أساسي، وفي عام 1900م تضاعف حجم التجارة عما كان عليه في العام السابق. وذكر القنصل البريطاني في تقريره أن السفن التجارية التي كانت تمر بين لندن ومسقط مباشرة كانت تتوافد على مسقط بصورة متواترة أكثر من قبل، واستمرت السيطرة البريطانية على تجارة السلاح والذخيرة حتى عام 1906م على الرغم من مزاحمة فرنسا لها، وفي السنوات التالية شهدت تلك التجارة نشاطاً واسعاً في مسقط، ولكنها بدأت تشهد تدهوراً كبيراً من عام 1910م بسبب إجراءات مكافحة تجارة السلاح التي طبقت وقتئذ؛ ولذا استفادت بريطانيا من سيطرتها على سوق السلاح، من أكبر العوائد خلال فترة رواج هذه التجارة[11].

أين تذهب الأسلحة؟

لمّا كانت تجارة السلاح تجارة مربحة، فقد كانت عامل جذب لكثير من الناس المستعدين لكل شيء، ومنه المخاطرة بحياتهم من أجل الاغتناء من هذه التجارة؛ ولذلك تبدو المسألة أوسع مما يتصوره البعض؛ فهذه التجارة تستوجب وجود شبكة هائلة من الأعوان، والمسؤولين المتنفذين، والرجال المسلحين، والعلاقات الواسعة، حتى يمكن المحافظة على سرّيتها، خاصة أنه –مع بدء الإنجليز بشنّ الحرب عليها بإمكانياتهم الكبيرة– أصبح من الضروري أخذ المزيد من الحيطة والجرأة.

وكما ذكرنا سابقا، فالأسلحة التي ترسلها شركات بريطانية وفرنسية وغيرها كانت تصل إلى

منطقــة الخليج لتــوزَّع على بعض القبائــل والثوار المتمردين، وليعاد تصدير الجــزء الأكبر منها إلى مناطــق النــزاع. ويقول لوريمر: إن نحــو 60% من المواد المستوردة تجــد طريقها إلى الأراضي الإيرانيــة، ونحو 25% تمتصها الأقاليــم الخاضعة للحكومة التركية في الخليــج، والـ 15% الباقية تذهــب إلى البلاد العربية غير الخاضعة لتركيا[12]. وتركزت تجارة السلاح المتجهة إلى أفغانستان والحــدود الشمالية الغربية للهند في مسقط، وعرف بجلاء عــام 1897م أن الأسلحة كانت تشحن بالقــوارب الخشبيــة والمراكب من مسقــط إلى ساحل مكــران، وكانت القوافــل الأفغانية تأتي إلى البحر لتسلّم تلك الشحنات؛ فتؤخذ عبر الطرق والممرات على الحدود الفارسية البلوشستانية إلى جنوبــي أفغانستان، لتباع للقبائل الموجودة على الحدود. وحاولت حكومة الهند تسيير دوريات على طول حدودها، ولكن تجّار السلاح بدأوا يستخدمون طرقاً أخرى عبر جنوب شرقي فارس، وظهرت الطفــرة الرهيبــة لتجــارة السلاح في مسقط عــام 1907م، عندما بلغت قيمة الــواردات 279 ألف دولار، ويكمــل لوفــات قائلاً: «إن عملاً ما كان يجب أن يتم لإيقــاف هذه التجارة، وهذا ما حدث؛ ففي عام 1907م جرت مواجهة مسلحة مع تجار الأسلحة في الركن الشمالي الغربي من بلوشستان، وفي عام 1909م تولى الأسطول الملكي المهمة بنفسه، وحققت السفينة الملكية «فوكس» نجاحاً كبيراً بالاستيــلاء على عدة شحنات كانت تحملها القوارب في ساحل مكران، ومما زاد في خطر الأمر أن تجــار الأسلحة الأفغان دخلــوا في شرِكة مع زعماء بلوشستان الفارسيــة، وتقاسموا بينهم الأرباح، وأصبح رجال القبائل التي تعيش على الحدود الشمالية الغربية للهند أكثر تسليحاً، ويقدر عددهم بثمانين ألف رجل في الأقل، ويقدر عدد البندقيات التي بحوزتهم بـ 150 ألف قطعة سلاح[13].

لم تقتصــر تجــارة السلاح على مسقــط؛ فقد كانــت في كل منطقة الخليج؛ ففــي ساحل عمان المتصالــح، كانت تشهــد نموّاً مواكباً لنموّهــا في مسقط، ووصلت إلى الحــد الأقصى من النمو في أعــوام (1896–1898م) ولكــن بــدأت عوامل التدهور تلــوح عليها بعد ذلــك بسبب اكتظاظ السوق المحلي، وانعدام اتصاله بالأسواق الداخلية المربحة. في البداية كانت عجمان هي السوق الرئيس لهذه التجارة في الساحل، ثم انتقلت غالبيتها إلى دبي. وفي عام 1902م أُخمدت بعد أن تنبه شيــوخ الإمارات إلى خطرها، وعقدت اتفاقية بينهم وبين المقيم البريطاني الرائد كيمبول في نوفمــبر عام 1902م، ثم أصدروا إعلاناً في الوقت نفســه بحظر استيراد الأسلحة والذخائر إلى إمــارة كل منهم، وكذلك الشيء نفسه لتصديرها، أما قطر فقد كانت من المداخل الرئيسة لوصــول الأسلحة والذخائر إلى جنوبي نجد؛ إذ كانــت تعتبر عائقاً منيعاً يحول دون الإجراءات الوقائيــة ضدها بسبب وضعها السياسي الفريــد، وأما البحرين فقط استطاع الرائد ميد أثناء زيارتــه لهــا في فبراير عــام 1898م، أن يقنع الشيخ بضرورة القيام بعمل مــا، وفي 30 إبريل من العــام نفسه وقّع الشيخ على معاهدة مع بريطانيا، وأصدر إنذاراً صارماً جعل بمقتضاه تصدير

الأسلحة واستيرادها أمراً غير مشروع في البحرين، ويعاقب عليه بمصادرتها، وخولت السفن الحربية البريطانية والإيرانية السلطة لتفتيش السفن البحرينية في المياه الإقليمية الإيرانية والبحرينية، ومصادرة الأسلحة والذخائر التي على ظهرها، سواء كانت متجهة إلى الهند أو إيران أو البحرين، أما تجارة الأسلحة في الكويت فقد بدأت نحو عام 1896م، وربما كان تقدم التجارة فيها أبطأ منه من أي مكان آخر؛ لأنها لم تسترع الانتباه إلا عام 1899م عندما ذُكر أن كميات كبيرة من الأسلحة مرّت من مسقط إليها. وفي 1900/5/24م استطاع الرائد كيمبل المقيم السياسي البريطاني إقناع حاكم الكويت بعقد اتفاقية وإصدار أمر وإنذار بحظر تلك التجارة في الكويت[14]، وأصدر الشيخ مبارك الصباح إعلاناً يقول فيه: إن السفن الحربية البريطانية والفارسية مأذون لها أن تفتش السفن التي تحمل أعلامها أو أعلامنا في المياه الإقليمية الكويتية، وأن تصادر كافة الأسلحة والذخائر التي على متنها[15].

هجوم القوات البريطانية على دبي عام 1910م:

على الرغم من أن الشركات الإنجليزية كانت الممول الرئيس لتجار الأسلحة في الخليج، إلا أن الإنجليز لم يتخذوا أي إجراء رادع ضدها؛ بل كانت تلك الشركات تعمل في مدينة بوشهر الفارسية التي كانت مقراً للمقيم السياسي البريطاني بالخليج، وكانت الأسلحة تتجه من تلك المدينة الساحلية نحو المدن الفارسية الأخرى، وإلى بلوشستان، والثوار الأفغان، وإلى مدن الخليج المختلفة. ومع أن مسقط كانت تعتبر ميناءً رئيسياً لتجارة الأسلحة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإن الإنجليز لم يقوموا بأي هجوم على المدينة. ولا أحد يعرف حتى الآن لماذا اختار الإنجليز مدينة دبي من بين كل المدن الأخرى في الخليج للهجوم عليها عام 1910م بدعوى ملاحقة تجار الأسلحة المختبئين في أحد المنازل، حيث جرت معركة بين مسلحين من دبي والقوات البريطانية في أحياء دبي، أسفرت عن مقتل 37 شخصاً من أهلي دبي.

هناك عدة تقارير بريطانية حول هذه الحادثة، وهي: مراسلات بين بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وحكومة الهند البريطانية، والحكومة البريطانية، إضافة إلى ما ذكرته بعض الصحف العربية الصادرة في ذلك الوقت، وما ذكره رحّالان: أحدهما فارسي، والآخر هندي كانا يزوران المنطقة في تلك الفترة.

قبل أن نتحدث عن تفاصيل الحدث لا بد أن نعرف أن الإنجليز الذين بدأوا تجارة السلاح بالخليج استطاعوا في العقد الأول من القرن العشرين أن يحدّوا من انتقال الأسلحة إلى الثوار الأفغان الذين كانوا يشنّون غارات على الأراضي التابعة للإمبراطورية البريطانية. ويقول

كوكس في تقرير له عام 1910م: «إن حصارنا الذي ضربناه على ساحل مكران مطلع هذا العام قد أثمر، وأثر في تحويل مجرى تجارة السلاح إلى مسالك أخرى غير البحر»، ويضيف: «ظلت التقارير تصل من مسقط أسابيع طويلة تفيد أن عدداً كبيراً من قطع السلاح كانت تنقل إلى المناطق الداخلية عبر الساحل العربي»[16]، ولكن تلك القطع كانت ضمن تجارة سرية يقوم بها مجموعة من تجار الأسلحة من مختلف الدول، ومن ثَمَّ كان من الطبيعي أن يسلك هؤلاء طرقاً مختلفة في كل مرة، ولكن المهم في هذا الأمر أن هذه التجارة لا يمكن ضبطها بالضغط على حكام المنطقة، أو بالتوقيع على اتفاقيات معهم؛ لأن شيوخ المنطقة- باعتراف كوكس في تقرير آخر- ليست لديهم جيوش أو قوات، إلا بالقدر الذي يمكنهم من الدفاع عن مدنهم ضد هجمات البدو، وبالنسبة للإمارات كانت هناك مساحات خالية على طول الساحل غير مأهولة، ومنها كانت تعقد الاتفاقيات الخاصة بتجارة السلاح، ومنها كان السلاح يُنقل إلى الساحل الفارسي[17]، وهذا أيضاً يشمل بقية حكام منطقة الخليج؛ إذ تتشابه ظروفهم من حيث قلة الإمكانيات التي يستطيعون بها من التصدي لتجارة السلاح.

طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج من حكومته تعيين الضابط البريطاني (نيو) في دبي كوسيلة لتقوية الموقف البريطاني هناك. وأرسلت الحكومة البريطانية السفينة الحربية هايسنث (Hyacinth) بقيادة الكابتن ديك (Dick) إلى دبي للقيام بدوريات على طول الساحل، مستخدمة القوارب الملحقة بالسفينة[18]. وليس واضحاً سبب اختيار دبي بالذات لوضعها في المراقبة، ولكن على الأغلب حدث هذا الاهتمام لواحد من سببين: إما أن تجار السلاح استغلوا ضعف المراقبة هناك لتسريب الأسلحة إلى مختلف المناطق، أو أن الإنجليز وجدوا من يساعدهم في معرفة بعض تجار السلاح. ويبدو أن السبب الثاني هو الأكثر احتمالاً؛ إذ يقول كوكس في أحد تقاريره: إن السفينة هايسنث التي وصلت إلى دبي تلقت معلومات من أحد الأرقّاء بأن في أحد المنازل أسلحة مجمعة، فوجه الكابتن ديك إلى الشيخ بطي بن سهيل حاكم دبي رسالة يستفسره الأمرَ، ويطلب تفتيش المنزل المشار إليه، وبعد فترة استجاب الشيخ، وأشار إلى قائد القارب التابع للسفينة هايسنث بالتوجه إلى المنزل للتفتيش، وأثناء ذلك وصلت معلومات جديدة من بعض المخبرين إلى الكابتن ديك، بوجود أسلحة في عدة منازل أخرى، وهنا قرر ديك القيام بحملة مداهمة في الصباح الباكر[19]، وحسب رواية كوكس فإن الكابتن ديك قرر أن يستصحب الحاكمَ ليكون حاضراً بنفسه عملية التفتيش؛ لذلك طلب من المترجم المرافق له إرسال كتاب إلى الشيخ ليلاً يبلغه فيه أنه سيكون على الشاطئ عند الصباح الباكر. ويتابع كوكس قائلاً: «من غير المؤكد أن هذه الرسالة قد وصلت إلى الشيخ فعلاً، ولكن من المؤكد أن الشيخ لا بد أنه شعر بحركة الجنود على الساحل، وكان عددهم يزيد على 70 جندياً؛ إذ كان منزله على بضع ياردات

مـن الساحل». ويقول كوكس أيضاً: إن ديك أرسل رسالـة أخرى إلى الشيخ يخبره فيها بوصوله إلى الساحـل، ويطلـب منه الإسراع بالحضور، وبعد فترة انتظار قصـيرة قرر أن يتحرك بدون الشيـخ الـذي تأخر في الحضـور[20]. وكان هناك منزلان يحتاجان للتفتيش بناء على المعلومات التي وصلت. توجه ديك إلى المنزل الأول وتم تفتيشه دون التوصل إلى أية نتيجة، ولاحظ الجنود حفـرة في أرض إحدى الغـرف وبتفتيشها تم العثور على 3 مسدسات غـير صالحة للاستعمال، وتوجـه ديك بعد ذلك إلى المنزل الثاني تـاركاً خلفه الميجر هيريوت ليستكمل التفتيش، وعندما اقـترب هو وجنـوده من المنزل الثـاني انهمر عليهم الرصاص، وبدأت معركـة حامية، وحاول هيريـوت الـذي سمع إطـلاق الرصاص مساعدة ديـك إلا أن إطلاق النار كان كثيفـاً، ورأوا أن مـن الأفضل التوجه مباشـرة إلى الساحل، حيث استطاع أن يبعث برسالة لاسلكية إلى السفينة هايسنـث لقصف المدينة، وحدث ذلـك بالفعل، وبسبب القصف تدخل حاكم دبي لوقف إطلاق النار. توقفت المعركة واستطاع الكابتن ديك أن يجمع رجاله على الساحل وأن يعود إلى السفينة بعد أن مكث نحو 5 ساعات داخل المدينة، وكان عدد الضحايا من جانب البريطانيين 5 قتلى و9 جرحى، ومن جانب العرب 37 قتيلاً، وكان هذا الحادث في 1910/12/24م[21].

هـذه رواية كوكـس المقيم السياسي البريطاني في الخليج الـذي كان يسمى «رئيس الخليج»، أي رأس السلطة البريطانية في منطقـة الخليج، وقرار الهجوم على المدينـة، وقصفها لابد أنه تم بأوامر مباشرة منه، أو في الأقل لا بد أن يكون شريكاً في اتخاذه.

هنـاك بعض النقاط التـي تستوجب المناقشة فيمـا ورد في تقرير كوكس، الـذي ذكر أن الشيخ أُرسلـت إليـه رسالة ليحضر في صباح اليـوم التالي عند نزول الفرقة للتفتيش، وأنه ليس على يقـين من أن الحاكم تسلّم الرسالة. والسؤال هنا: كيف يتخذ قرار دخول مدينة دون الاستئذان المؤكـد من حاكم الإمارة؟! فالحماية البريطانية للمنطقة لا تعني انتهاك حرمة المدن والمنازل، والاتفاقيات المبرمة بين بريطانيا وحكام المنطقة تنصّ على الحماية من الاعتداءات الخارجية، ولم تنصّ على حـق بريطانيا في انتهاك حرمة المدن، فكل ما يخصّ شـؤون الإمارات الداخلية يعتبر من اختصاص الحكام. ويبدو أن القرار اتخذه مسؤولو المقيمية البريطانية في بوشهر؛ لأن حكومة الهند نفسها لم تكن تعلم به، واستنكرت اتخاذه؛ ففي رسالة من نائب ملك بريطانيا في الهند مؤرخة في 1911/1/ 2م موجهة إلى سكرتير وزير الخارجية، تقول: «إن حكومة الهند غير راضيـة عن القـرار الذي اتخذ في دبي، واستخلص المسؤولون في حكومة الهند أن تفتيش المنزل تم في غيـاب الحاكـم، وإذا كان هذا ما حدث فعلاً فإن تصرف القائد لم يكن حكيماً، وكان من شأنه أن يثير التذمر والاعتراض» [22].

إن أسوأ ما في هذه المواجهة ليس عدد القتلى الكبير من مواطني دبي فقط؛ وإنما كيفية موت هذا العدد؛ فالمواجهة بين الطرفين أسفرت عن مقتل 12 مواطناً فقط، ولكن الـ 25 شخصاً الآخرين ماتوا بالقصف الذي قامت به السفينة هايسنث، والإنجليز لم يكتفوا بأن عدد قتلى أهل دبي في المواجهة كان ضعف عدد قتلاهم؛ وإنما أرادوا أن تكون العقوبة موجعة أكثر، وبطريقة تخيف الكل، بالقصف العشوائي للمدينة؛ ولذا كان الـ 25 شخصاً الذين قتلوا من المدنيين من أبناء المدينة ممن ليس لهم علاقة بالموضوع.

الوضع بعد الحادث:

يقول كوكس أنه غادر مبنى المقيمية في بوشهر، ووصل إلى دبي في 27 /1910/12م، أي بعد الحادثة بثلاثة أيام، ووجد حالة من الهلع والخوف تسود سكان دبي الذين كانوا يخشون من الانتقام، وأخذ كثير منهم يهرب إلى المناطق الداخلية. وذكر الهنود من طائفة البانيان أن سكان دبي يعتمدون عليهم في تزويدهم بالذخائر؛ ولذلك لن يسمحوا لهم بالرحيل، وأنذر أهل دبي السلطات البريطانية أن أي إطلاق نار من السفن البريطانية سيؤدي إلى ذبح جميع البانيان[23].

طلب المسؤولون البريطانيون من حاكم دبي الحضور لملاقاتهم على متن السفينة «هايسنث»، ولكن الأجواء المتوترة دعت الحاكم لطلب ضمانات بعودته سالماً، فقُدم له ضمان كتابي بذلك؛ فذهب الحاكم الشيخ بطي بن سهيل إلى السفينة مع الوكيل المحلي، وابن عمه بطي بن راشد. ويقول كوكس: «إن الشيخ كان متشدداً في موقفه، وذكر أنه لم يتسلّم أي رسالة من قائد السفينة، ولم يعرف بنزول الفرقة البريطانية على الساحل، وأنه عندما ارتدى ثيابه وأسرع خارجاً بدأ إطلاق النار، وأن الجنود البريطانيين هم الذين بدؤوا القتال»[24]. وتبدو رواية الشيخ أقرب إلى الواقع؛ فالإنجليز أرادوا من هجومهم على المدينة أن يكون مباغتاً ولا يعرف به أحد. ويبدو أنهم أرسلوا رسالة في الصباح الباكر قبل الهجوم بقليل، أو ربما أثناء الهجوم، بحيث لا تكون هناك فرصة للتعامل مع الهجوم الذي سيبدأ، وعموماً فإن الهجوم لم يكن ضرورياً لحدث مثل هذا؛ فحتى لو كانت هناك أسلحة مخبأة فالموضوع لا يستحق انتهاك حرمة المدينة، ودخول المنازل. وقد ذكرت حكومة الهند نفسها ذلك في رسالتها لوزارة الخارجية؛ إذ قالت الرسالة: «لقد نشأ وضع ينذر بالخطر في الساحل العربي، حول قضية لا تستحق كل هذه المخاطرة، والوضع يتطلب معالجة حكيمة حتى لا يتضامن بقية الحكام مع حاكم دبي[25].

عقوبات بريطانية على دبي:

اعتمـدت سياسة الإنجليز تجاه العالم العربي منذ البداية على أن الأقوى هو صاحب الحق، ولمّا كانـوا هم الأقوين، فكل مـا ينتج من سياساتهم هو الصحيح، ولم يسـأل أحد: لماذا لم تقصف بوشهر مثلاً مع أنها كانت المركز الذي انطلقت منه تجارة السلاح؟! أو لماذا لم تعاقَب الشركاتُ المصـدرة للسلاح بدلاً مـن معاقبة المشترين؟! وفي حالة دبي فإن وجـود بعض تجار الأسلحة لا يستدعـي اقتحـام المدينـة، وانتهاك حرمة المنازل، لمجـرد تلقي معلومات غـير مؤكدة من أحد الأرقّـاء، وأسوأ مـن ذلك كله قصف مدينة صغـيرة وآمنة بالمدفعية قصفـاً عشوائيا، أدى إلى مقتـل 25 شخصاً. ولم يكتـف الإنجليز بقتل 37 شخصاً مقابل 5 جنـود معتدين؛ وإنما فرضوا مجموعة من الشروط على حاكم دبي، طالبين منه الاستجابة الفورية لها خلال 48 ساعة، وهي:

أ. الاستبـدال الفـوري لعمـود قياس المد والجـزر في البحر، والإبقاء عليـه أطول مدة ممكنة تحتاج إليها القيادة العسكرية لسفن الحكومة البريطانية التي ترسو في دبي.

ب. الموافقة على إنشاء مكتب للتلغراف مادامت الحكومة البريطانية ترى ذلك ضرورياً؛ وذلك وفقاً للبنود الإضافية للاتفاقية الموقَّعة عليها عام 1853م.

ج. تسليم 400 بندقية صالحة للاستعمال تجمع من المواطنين.

د. دفـع غرامة قدرها 50 ألف روبية توضـع في تصرف الحكومة، والإبقاء عليها، أو على جزء منهـا في حالة رفض الشيخ تنفيذ شرطين إضافيـين لا يعدّان جزءاً من الشروط الجزائية الحالية.

هـ. الموافقـة على تعيين ضابط بريطاني وكيلاً محلياً في دبي، مع وجود قوة للحراسة، والتعاون معه لإيجاد مقر له، وحمايته ومعاملته بالحسنى.

و. التغيير الفوري لأجهزة البريد المحلية إلى مكتب فرعي تابع لإدارة البريد الهندية، كما هو الحال في الموانـي الأخرى بالخليج، التي تزورها السفن التي تحمل البريد[26]. ويقول كوكس: علـى الطلبين الأخيرين أنه تم إبلاغ الشيخ بطي بـن سهيل أن دفع الغرامة يصبح محتملاً إذا وافـق عليهمـا، واستجاب حاكم دبـي للشروط الأربعة الأولى في الوقـت المحدد، أما ما يتعلـق بالمطلبين الأخيرين فذكر أنه لا خيار أمامه إلا قبولهما، ولكنها ستزيد تعقيد الأمور له كشيخ[27].

هناك رسالة من القائد العام لجزر الهند الشرقية مؤرخة في الأول من يناير عام 1911م يبدي فيها رأيه فيما حدث في دبي، ويفسر ما ذكره حاكم دبي بشأن صعوبة تنفيذ المطلبين الأخيرين، وهما: تعيين ضابط بريطاني وكيلاً في دبي، وافتتاح مكتب بريد. وتقول الرسالة: «إن التجربة المستفادة من الحادث الأخير توضح أن الحاكم عنيد وغير ودود، وأنه يستجيب لآراء عدد من أقربائه المتشددين الذين يعارضون بشدة توسع النفوذ البريطاني وسيطرته على أراضيهم». ويضيف قائد جزر الهند: «من رأينا أن الضرورة تقتضي وضع وكيل بريطاني في دبي لإحكام قبضتنا ليس على دبي وحدها، وإنما على الساحل كله، ولكن للظروف الحاضرة، فمن المرجح أن نواجه صعوبة في تعيين وكيل دون أن تكون هناك قوة عسكرية مصاحبة له، وإذا استوجب الأمر ذلك فمن الأفضل أن تضم القوة 1000 رجل من المشاة والمهندسين وخبراء الألغام، يكونون مستعدين لإرسالهم في مهام إذا رفض الشيخ مطالبنا عندما تعرض عليه»[28]. ويتابع قائلاً: «إن أي قصف لمدينة دبي مهما كان صغيراً ستترتب عليه آثار خطرة، منها: تحطيم المدينة، وأساطيل اللؤلؤ، وسيؤدي أيضاً إلى تدمير قيمة دبي كميناء تجاري، وفي الوقت نفسه فإنها لن تؤدي إلى إخضاع رجال القبائل إن لم يصاحبه إرسال عدد من الرجال لاحتلال المدينة»[29]. وقد عارضت وزارة الخارجية البريطانية فكرة تعيين وكيل بريطاني في دبي بدلاً من الوكيل المحلي الذي كان من أبناء المنطقة، ويمثل السلطة البريطانية، وكان ذلك رأي نائب الملك بالهند أيضاً؛ ففي رسالة وجهها وزير الخارجية البريطاني إلى نائب الملك في الهند في 5 /1/ 1911م يقول: «إننا نتفق مع وجهة نظركم التي عبرتم عنها في برقيتكم لكوكس، ونتفق معكم في رفضكم لفكرة وضع وكيل بريطاني في دبي بفرضه بالقوة المسلحة. إن ما يتطلبه الأمر في هذه اللحظة هو توقيع عقوبة عاجلة وتعويض مالي بدلاً من التعويض السياسي من ذلك النوع الذي يؤدي إلى إثارة الشكوك حول نياتنا الحقيقية، ومن الأفضل أيضاً أن تكون العقوبة رادعة بالقدر الذي يروّع بقية القبائل»[30]، ولكن القائد العام لشرق الهند الذي اتخذ قرار الهجوم مع المقيم البريطاني، كان مصرّاً على تعيين ضابط بريطاني يمثل السلطة البريطانية بدلاً من الوكيل المحلي، في محاولة منه لتقوية موقفه الضعيف بقصفه للمدينة، وذلك بإيحاء أن تجارة السلاح والرقيق وغيرها ناتجة من ضعف الوكيل المحلي؛ فأرسل رسالة يقول فيها: «أنا والمقيم السياسي مقتنعان الآن بأن المتطلبات السياسية والتجارية وتجارة السلاح في الساحل العربي تستوجب تعيين ضابط بريطاني في دبي، وأن تأسيس مكتب محلي للبريد يعتبر أمراً مهماً للتجار البريطانيين، وينطبق الشيء نفسه على وجود مكتب للتلغراف، إن كنا سنعين ضابطاً بريطانياً في دبي. ونوصي بأن نستغل الظروف الحالية لنصرّ على الشيخ بقبول هذه المقترحات، وسيكون مفهوماً ضمناً أن تعيين ضابط بريطاني يعني وجود عدد كاف من الحراس لحمايته وحماية مكتب التلغراف»[31].

ورد نائب الملك في الهند برسالة لا يقرّ فيها فكرة تعيين وكيل بريطاني في دبي بقوة السلاح، ويرفض تجنيد القوة المقترحة من الرجال وهي 1000 رجل؛ لأنه سيصبح من الصعب استمرار الوكيل البريطاني في دبي من دون حمايتهم بعد ذلك[32].

هدأت الأوضاع في دبي، ورأى نائب الملك في الهند أنه لا داعي لاتخاذ المزيد من الإجراءات ضد الإمارة، وكتب إلى بيرس كوكس بضرورة تجميد إنشاء محطة لاسلكي، ومكتب بريد، وتعيين وكيل بريطاني في دبي، ولكن يجب تحصيل غرامة 50 ألف درهم[33].

ردود الفعل على حادث دبي:

في تلك الفترة لم تكن في العالم العربي وسائل اتصال وتواصل كما هو الآن، وكانت الأخبار تصل بالصحف التي تصل إلى الأقطار بالسفن، أو بما يتناقله الناس، واهتم الإنجليز بما كتبته بعض الصحف العربية؛ ففي تقرير كتبه الرائد تريفور الضابط البريطاني في البحرين عام 1913م يقول: «إن حادثة دبي التي تمت عام 1910م قد احتلت مساحات كبيرة من الصفحات الأولى في الصحافة العربية التي كانت توزع في البحرين، على نحو ما جاء في مجلة «المنار» الصادرة في يوليو عام 1912م في القاهرة، التي ذكرت الخبر على النحو التالي: «أما ما فعله الإنجليز من الشدة في دبي في العام الماضي، فقد كان من شذوذهم، ولعلهم ندموا على ما فعلوه، كما ندموا في مسألة دنشواي كما يظن؛ فإن أهل دبي نفروا منهم بعد ذلك أشد النفور، ولم يرض شيخهم بعد ذلك أن يكون للإنجليز في دبي موطئ قدم، لا للبريد، ولا لما هو فوق البريد، وأنذرهم بأنهم إذا أرادوا أن يحدثوا فيها حدثاً بالقوة فإن جميع الأهالي يتركونها لهم ويرحلون عنها»[34]. وورد خبر عن حادثة دبي أيضاً في مجلة «المنير» التي تصدر في البصرة في عددها بتاريخ 1912/9/27م. ويقول تريفور: إن هذه الصحف ركزت في السياسة البريطانية في المنطقة، متهمة إياها بالقسوة، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين ذكرت أن الحكومة البريطانية تخطط لإصدار قوانين تحكم العمل في صناعة الغوص على اللؤلؤ[35].

هناك كتاب مترجم عن الفارسية ألفه شخص يدعى أحمد فرامرزي، وليس واضحاً هل كان فرامرزي رحالة فارسياً جاب منطقة الخليج أو مؤرخاً، ولكن المعلومات التي وردت في كتابه مهمة، ويبدو أن كتابه صدر في عشرينيات القرن العشرين أو ثلاثينياته. وذكر فرامرزي حادثة دبي، وهناك بعض المعلومات الواردة في كتابه مشابهة لما جاء في الوثائق البريطانية، ولكن هناك معلومات إضافية، منها –مثلاً– أن المواجهة بين الإنجليز وأهل دبي أسفرت عن مقتل (40–50) جندياً بريطانياً، وأن أهل دبي فرضوا على المقيم البريطاني –بمشورة ابن عم حاكم

دبي- ألّا ينزلوا جنودهم بعد اليوم على الشاطىء إلا بعد أخذ موافقة الحاكم، وأن كوكس وافق على هذا الطلب، وكتب ضماناً بذلك، وأن هذا الضمان أعطى العرب الفرصة ليمنعوا دخول غير المسلمين مناطقهم[36]، ورغم هدوء الأوضاع بعد هذه الحادثة فإن آثارها ظلت عالقة في ذهن الشيخ بطي؛ فقصف مدينته بالمدفعية، وما نتج منه من ضحايا، كان له تأثير بالغ في منطقة مسالمة لم تعهد من قبل هذا السلوك القاسي في التعامل. وبانتشار أخبار هذه الحادثة في بقية مدن الخليج أصبح هناك احتقان وغضب جماعي من هذا السلوك، يعبر عنه كوكس بقوله: «أصبح الوضع العام في الساحل العربي بشكل عام نوعاً من القلق، وهذا ما يستوجب الإمساك به بقوة ومراقبته عن كثب. وهناك عوامل عدة أدت إلى ذلك، منها ما تركته أحداث ديسمبر عام 1910 في دبي من انطباع على طول سواحل الخليج من أن السكان أصبحوا أكثر تصميماً على مواجهة السلطات البريطانية[37]. ويضيف كوكس: « الشيخ بطي صعب المراس، ولم يكتف بعدم نسيان حادث عام 1910م؛ وإنما اتخذه ذريعة لترويج شعور عدائي ضد الوجود الأجنبي، وادعى أيضاً أن شعور مواطنيه لا يسمح لهم بالتعاون مع الإنجليز في إقامة مكتب للبريد، وأنه شخصياً لا يضمن سلامة الأوروبيين الذين يزورون دبي، ونتيجة لذلك تم إنشاء محطة إرسال لاسلكي في منطقة الزوراء بعجمان[38] بدلاً من دبي. وظلت هذه الحادثة عالقة في الأذهان حتى بعد موت الشيخ بطي بن سهيل. ولم ينس أبناء دبي هذه المذبحة التي قام بها الإنجليز في مدينتهم، وحاولوا الانتقام عندما قام كوكس دبي في نهاية عام 1912م لتهنئة الحاكم الجديد الشيخ سعيد بن مكتوم. يقول كوكس: إن بعض الأشخاص أطلقوا النار على السفينة «سفينكس» التي كانت تقلّه عند اقترابها من سواحل دبي، وتكرر إطلاق النار مرتين، إلا أن أحداً لم يصب، واستُدعي حاكم دبي إلى متن السفينة ليقدم تفسيراً لما حدث؛ فقدم اعتذاره. ووجه المقيم إنذاراً إلى الحاكم الجديد أن تكرار مثل هذا الأمر سيؤدي إلى تدخل السلطة البريطانية المباشر، وأمر بإرسال الجناة إلى فارس لمحاكمتهم، وتم اعتقال شخصين وإرسالهم إلى فارس[39].

تجارة السلاح بعد حادث دبي:

لم تثن حادثة دبي وما أسفر عنها من سقوط عدد كبير من الضحايا تجاّر السلاح عن الاستمرار في عملهم؛ فتجارة السلاح تجارة مربحة، ولها زبائن في كل مكان، وظروف الحياة في تلك الفترة تستوجب التسلح أيضاً؛ إذ لا توجد حكومات محلية قوية تملك جيوشاً تحفظ الأمن، والإنجليز أيضاً لم يضبطوا الكثير من التجاوزات الخطرة التي ظهرت بسبب حماية الكثير من الخارجين على القانون المهربين واللصوص وغيرهم. ولصعوبة ضبط الدوريات البحرية البريطانية تجّارَ

السلاح، ركز الإنجليز جهودهم في وضع حكام المنطقة في موقع المسؤولية، مع علمهم أنهم لا يستطيعون بإمكانياتهم الضعيفة متابعة تلك التجارة السرية. ويقول كوكس في تقرير له عام 1911م: «إن سلوك شيوخ الساحل تجاه هذه التجارة يتسم باللامبالاة أحياناً، وبعدم الكفاءة أحياناً أخرى، فهم أنفسهم ليست لهم جيوش، ولم يضبط أي قارب خاص بالشيوخ يتاجر بالسلاح، ولكن تقارير المخبرين تؤكد أن تجارة السلاح تمر عبر أراضي الساحل، وأنها تجارة رائجة في تلك المناطق. وثبت أن السلاح كان يهرب من صحار عبر البريمي إلى الساحل، في المنطقة بين رأس مسندم وأبوظبي- إلى البدع وقطر، ومنها إلى المناطق الأخرى في الساحل الفارسي، حيث توجد مساحات خالية على طول الساحل غير مأهولة، ومن هذه النقاط يُنقل إلى الساحل الفارسي»[40].

ورغم تعاون الحكام مع السلطة البريطانية، فإن كوكس كان مصرّاً على تحميلهم المسؤولية، ويقول: «الشيوخ لم يتحمسوا لاتخاذ أي إجراء وقائي بسبب خشيتهم من انتقام البدو، إما بمهاجمة قوافلهم في البر، أو سفنهم في البحر؛ لأن الدواب والناس الذين كانوا ينقلون الأسلحة إلى الساحل كانوا يمرون بالضرورة في طريق عودتهم بإحدى المدن للتزود بالماء والطعام، وهذا ما يتيح فرصة طيبة للحاكم المعني لاستجوابهم ومعرفة الجهة التي قدموا منها[41]. ويبدو أن تجار السلاح كانوا يحظون بحماية بعض القبائل التي يمدونها بالسلاح، وتقوم بتوفير الحماية لهم؛ ولذلك كان من الصعب على الحكام التصدي لتجّار السلاح فعلاً. وحدثت حادثة أخرى عام 1911م أكدت ذلك، وهذه الحادثة التي يقصّها علينا كوكس حدثت أيضا في دبي في أغسطس من ذلك العام؛ إذ وردت معلومات إلى حاكم دبي بأن قافلة تحمل أسلحة قادمة من مدينة صحار العمانية قد وصلت إلى ساحل منطقة جميرا بدبي، وكانت في طريقها لتفرغ حمولتها في أحد القوارب الفارسية عند ارتفاع المد، ولكن القارب تحطم، فاختفت بعض الأسلحة مع غرق القارب، في حين تناثرت قطع أخرى على الساحل. وقرر حاكم دبي ومعه الوكيل المحلي للسلطة البريطانية التوجه إلى موقع القارب، حيث توجد الأسلحة الباقية مع مجموعة من الرجال المسلحين، وبالفعل تمكنوا من جمع الأسلحة التي وجدوها. وتمكن مُلاّك القارب -وهم من تنجستان بفارس- من الهرب بقارب آخر عند مشاهدتهم للشيخ والجنود، وأثناء هربهم قابلوا أحد قوارب اللؤلؤ التابعة لدبي عائداً من إحدى رحلات اللؤلؤ، فأطلقوا النار عليه، وقتلوا ثمانية من ركابه، واستولوا على كل اللؤلؤ الذي كان بحوزتهم. وتمكن أحد الغواصين من النجاة من هذه المذبحة، وأدلى بمعلومات أفادت في الكشف عن هوية القارب التنجستاني، وقائد عملية تهريب الأسلحة، واتضح أنهم قدموا من إحدى القرى التنجستانية على بعد بضعة أميال من مدينة بوشهر[42].

طرق جديدة للتجارة:

في مايو عام 1912م توصّل حاكم مسقط إلى اتفاقية مع الحكومة البريطانية بعد محادثات مطولة معها، لتأسيس مستودع بإدارة كفيّة يعينها السلطان، توضع فيه كل الأسلحة، بحيث لا تصرف إلا بإذن خاص منه، ووفق ترخيص رسمي يمنع بمقتضاه بيع السلاح للتجار أو لأية جهة أخرى. ووافقت فرنسا على هذه الإجراءات في فبراير عام 1914م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تجارة السلاح في مسقط في السيطرة التامة. وكان إغلاق مسقط أمام تجار السلاح حدثاً مهماً، أدى إلى التخلص من إحدى أكبر المشاكل، ولكن ضعف السلطة التركية في قطر فتح الباب مرة أخرى أمام تهريب السلاح من ساحل مسقط إلى مكران الإيرانية، التي أصبحت مركزاً مهماً لهذه التجارة في الساحل الفارسي[43]، ولكن الحكومة البريطانية اتخذت المزيد من الإجراءات لإحكام قبضتها؛ إذ نشرت المزيد من السفن في الخليج، واستطاعت خنق تلك التجارة في ساحل مكران. وأحبطت هذه الإجراءات النجاح الكبير الذي حققه تجار الأسلحة من خلال بوابة مكران؛ لذا قرر هؤلاء التجار التخلص من مخزونهم من الأسلحة بتهريبها عبر البريمي إلى قطر عام 1912م. وبدأت قطر تحلّ محلّ مسقط كأهم مركز لتوزيع السلاح في الخليج منذ تلك اللحظة، وفي الوقت نفسه أصبحت تعدّ مشكلة حقيقية للحكومة البريطانية[44]. ويعود مصدر القلق البريطاني إلى أن كل الإجراءات التي اتخذت لم تستطع إيقاف هذه التجارة؛ إذ كان تجار الأسلحة يلجؤون في كل مرة إلى إيجاد طرق بديلة. ويشير تقرير كتبه تريفور عام 1913م إلى أن الأسلحة المهربة ظلت تتدفق من مسقط وقطر بواسطة السفن، وتنقل إلى الساحل الفارسي، ولاسيما المنطقة بين بوشهر ولنجة. ويقول تريفور أيضاً: إن الدوحة أصبحت بالفعل أكبر مركز لتوزيع السلاح. ويبدو أن الأسلحة تجلب من مسقط إلى نقطة ما في الساحل العربي، وتنقل من هناك إلى الدوحة بقوارب محلية تبحر في المياه الضحلة، ثم تنقل بواسطة قوارب تنجستانية إلى الساحل الفارسي. ويتكفل بهذه التجارة في الدوحة مجموعة من التجار الفرس والنجديين. وتؤخذ ضرائب على تلك الأسلحة؛ فمثلاً: تؤخذ 5 روبيات على المسدس أو البندقية التي يبلغ ثمنها 75 روبية، و10 روبيات على الأسلحة التي يزيد ثمنها على 75 روبية. ورفع كبير ضباط البحرية البريطانية تقريراً يفيد أن قوارب صيد اللؤلؤ تعتبر أهم وسيلة لنقل الأسلحة[45].

تجارة السلاح أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها:

أثناء الحرب العالمية الأولى ظهرت مصادر جديدة للسلاح، من خلال ما خلفته الحرب من ذخيرة. ويقول ويترز -وهو أحد المسؤولين البريطانيين في بندر عباس- إن كثيراً من الجنود

الذين يغنمون الأسلحة أثناء الحرب يخزنونها لبيعها بعد انتهاء الحرب، وأصبح ميناء المحمرة من أهم مراكز توزيع السلاح، في حين كسدت هذه التجارة في إقليم بلوشستان[46]. ويبدو أن ما قام به الجنود المشاركون في الحرب قد أنعش تجارة السلاح في الخليج من جديد. ويشير تقرير الإدارة البريطانية في الخليج إلى أن من أهم آثار الحرب العالمية الأولى تدفُّق كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى الدول المطلة على الخليج، واعتباراً من عام 1917م كانت النتائج المتوقعة بسبب وجود كميات من السلاح في المنطقة سبباً في اهتمام الحكومة البريطانية بهذه المسألة، وحتى تمارس ضغطاً أكثر على تلك التجارة التي بدأت أطراف دولية أخرى تشارك فيها، أبرمت في 20 /9/ 1919م «اتفاقية تجارة السلاح» في سان جيرمان، ونصّت تلك الاتفاقية على أن إيران، وجوادر، وشبه الجزيرة العربية، والمناطق الفارسية في آسيا، الواقعة في النفوذ العثماني حتى 4 /8/ 1914م، والمناطق الساحلية، ومنها الخليج وبحر عمان –مناطق محظورة أمام تجارة السلاح. وهي المناطق التي تكفلت فيها القوى الكبرى بمنع تجارة السلاح، إلا بمقتضى الضوابط المشددة بشأن استيراد أسلحة بعينها. وقد تعذر الحصول على مباركة جماعية للاتفاقية. وفي عام 1923م أعلنت الولايات المتحدة صراحة استحالة التزامها بنصوص الاتفاقية؛ فألغيت. وفي سبتمبر عام 1923م كوّنت عصبة الأمم ما يسمى باللجنة المؤقتة للسلاح؛ لمراجعة الاتفاقية التي ألغيت، وإعداد اتفاقية دولية تحظى بموافقة كل الأطراف. وكان من نتيجة أعمال هذه اللجنة انعقاد مؤتمر السلاح في جنيف عام1925م. ونهجت الاتفاقية الجديدة نفس نهج اتفاقية عام 1919م في الاهتمام بشبه الجزيرة العربية وجوادر والمنطقة الساحلية التي تضم الخليج وبحر عمان، ونصت على عدم السماح لأية سفينة محلية تزيد حمولتها على 500 طن بحمل أية أسلحة أو ذخائر أو معدات حربية. واعتبرت الاتفاقية إيران منطقة خاصة أو محظورة[47]. أما الوضع المحلي في الخليج فقد أفاد تقرير للبحرية البريطانية في الخليج صدر في ديسمبر عام 1920م، أنه إذا لم تتخذ إجراءات صارمة لمنع تجارة السلاح فربما يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب. وأشار التقرير إلى أن الكويت وقطر وإمارات الساحل كانت مراكز صغيرة لتجارة السلاح، ولكن الأسواق الكبيرة كانت في جنوبي إيران والعراق، ومنها كانت تتسرب الأسلحة إلى بلوشستان الإيرانية. وكان الخط الملاحي المتبع لتهريب الأسلحة يمر في جنوب الساحل الإيراني في المنطقة قرب لنجة. وشعرت الحكومة البريطانية بخطر الموقف إن انتعشت تجارة السلاح مرة أخرى؛ ولذلك عقد مؤتمر ضم الدول ذات المصلحة في هذه القضية في كراتشي في أغسطس عام 1921م، توصل إلى قرارات منها: مع أن حجم تجارة السلاح في ذلك الوقت لم يكن كبيراً، فإن وجود كميات كبيرة من الأسلحة في شبه الجزيرة العربية يمكن أن يكون مصدر خطر في المستقبل، ولولا الجهود التي بذلتها بريطانيا لإبقاء سفنها الحربية

في الخليج لمراقبة هذه التجارة وتفتيش القوارب لكان الأمر أكثر سوءاً. ولمعالجة هذه القضية أوصى المؤتمر بالإبقاء على القوات البحرية الموجودة في الخليج، وممارسة ضغط أكثر شدة على الحكام المحليين، وتكوين دوريات من القوارب البخارية إن ازداد حجم هذه التجارة، وأوصى أيضاً بإنشاء محطة لاسلكي في الكويت، وإقناع حاكم الكويت باستحداث أسلوب جديد لتسجيل الأسلحة في بلاده على نفس الأسس التي اتبعت في مسقط عام 1912م. وكان لتولي الشيخ أحمد الجابر الحكم في الكويت عام 1921م أثر إيجابي في محاربة تجارة السلاح. وفي عام 1925م ذكر المقيم السياسي في أحد تقاريره أن تجارة السلاح –في مكران أو في المنطقة بين شط العرب ولنجة– كانت صغيرة الحجم، وأن الجهود التي بذلتها الحكومة الإيرانية لنزع الأسلحة من رعاياها في الساحل الجنوبي لإيران أدت إلى ارتفاع طفيف في عمليات التهريب من الساحل الإيراني إلى إمارات الساحل، وهذا ما جعل الحكومة البريطانية –لإيقاف التهريب– توافق على أن يحتفظ حكام الساحل بالأسلحة التي يصادرونها، شريطة التبليغ عنها، ونتيجة لكل ذلك تقلص حجم تجارة السلاح إلى مستويات لا تذكر، أدى إلى استنزاف مخزون الأسلحة في الساحل العربي، وهذا ما ساعد على إحكام السيطرة على هذه التجارة[48].

الخلاصة:

يمكن استنتاج العديد من النقاط من هذه الدراسة أهمها:

1- حاولت بريطانيا الظهور أمام الرأي العام العالمي بصورة الحريص على القيم والمُثُل وحقوق الإنسان في كثير من الإجراءات التي اتخذتها أثناء الفترة الاستعمارية، ومنها مثلاً: موقفها من تجارة الرقيق التي حاربتها بقوة في منطقة الخليج في القرنين التاسع عشر والعشرين، في حين أنها كانت من أوائل الدول التي نقلت مئات الآلاف من الرقيق من إفريقية وغيرها في فترات سابقة، والأمر نفسه فيما يخص تجارة السلاح؛ فالشركات البريطانية كانت ضالعة في تلك التجارة، وتعتبر المموّن الرئيس للقبائل والحركات الانفصالية في الشرق الأوسط وغيره، ورأينا من خلال الدراسة كيف كانت الشركات البريطانية المورد الرئيسي للأسلحة للخليج، وتتخذ من مدينة بوشهر مقراً لها، في حين أن تلك المدينة كانت مقر المقيم السياسي البريطاني الذي يرسم سياسة بريطانيا في الخليج كله من مقره هناك.

2- تجاهلت بريطانيا –أثناء وجودها الطويل في الخليج– النزاعات القبلية التي كانت تنشب أحياناً لأسباب تافهة وتستمر مدة طويلة، وكان التسليح عاملاً مهماً في استمرار تلك النزاعات وما ينتج منها من ضحايا، وكان كثير من القبائل تغير على المدن وتسرق،

وأحياناً تقتل، وكانت السلطة البريطانية تقف موقف المتفرج أمام تلك الحوادث التي سجلتها الوثائق البريطانية التي كان المسؤولون البريطانيون يكتبونها، ولم تتحرك إلا عندما أصبحت تجارة السلاح في الخليج تصل إلى المعارضين لها في مستعمراتها القريبة من أفغانستان.

3- توضح اتفاقيات بريطانيا مع حكام الخليج -ومنها أهم اتفاقية وهي اتفاقية عام 1892م- أن بريطانيا كانت حريصة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإمارات المنطقة كلها، وهذا يعني أن كل حدث يجري داخل أي إمارة يكون حلّه بواسطة الحاكم الذي كان يعتبر بمثابة شيخ كل القبائل، ولكن ما حدث في دبي عام1910م لم يكن خرقاً للاتفاقيات فقط، وإنما تعدياً على حرمة المدن، وردّ فعل قاسياً لمسألة لا تستدعي كل هذه القسوة، فإذا كانت تجارة السلاح تعتبر شيئاً منكراً إلى هذا الحد فالأولى أن تعاقب الشركات البريطانية التي كانت المورد الرئيس للأسلحة، والأولى أيضاً أن يحاسب المقيم السياسي الذي يفترض أنه يعرف كل ما تقوم به هذه الشركات بحكم عمله وموقعه. ودولة عظمى كبريطانيا يفترض ألا تعتمد في معلوماتها الاستخبارية على أشخاص عاديين من الممكن أن ينقلوا أخباراً كاذبة أو غير دقيقة؛ فحسب ما ورد في الوثائق التي حوتها هذه الدراسة فإن معلومات الإنجليز استُمدت من أحد الأرقّاء الذي يبدو أنه كان مملوكاً لأحد الأشخاص الذين تمت مهاجمة منازلهم وتفتيشها.

4- أنزلت بريطانيا قواتها في مدينة دبي بدون علم حاكم الإمارة، وانتشرت تلك القوات بين المنازل، وهاجمت البيوت المبلغ عنها، وقامت بتفتيشها بأسلوب لا يتوافق مع الأعراف الدبلوماسية، وبطريقة تبيّن أن السلطة البريطانية لا تعطي أي اعتبار لأجهزة الحكم في منطقة الخليج. ولنتخيّل كيف يكون الوضع في المنطقة لو أنه في كل مدينة خليجية مخبرين من هذا النوع، وتقوم السفن البريطانية بدهْم المدن وتفتيش المنازل بناء على ما يصلها من معلومات منهم.

5- ادعى المقيم البريطاني بيرسي كوكس في تقريره أن المسلحين في دبي هم الذين بدأوا بإطلاق الرصاص، في حين أن حاكم دبي ذكر أن القوات الإنجليزية هي التي بدأت بذلك، ونتج من تلك المواجهة مقتل مجموعة من أبناء دبي الذين واجهوا القوات البريطانية التي تهاجم مدينتهم. وليس بالضرورة أن يكون هؤلاء من تجار الأسلحة؛ فربما كان الأسلوب الاستفزازي غير المسبوق في مهاجمة المدينة، هو الذي أثار الكثير من أبناء القبائل فهبوا للدفاع عن حرمة مدينتهم. ومع أن الإنجليز قتلوا مجموعة من هؤلاء المسلحين فإن

الإجـراء الأخطر هو القصـف العشوائي للمدينة، وهو إجراء انتقامـي لمقتل بعض الجنود البريطانيـين، ونتج منـه مقتل 25 مواطناً مـن أبناء دبي الذين ربما كانـوا نائمين في تلك الفترة الصباحية المبكرة، ومع ذلك لم تتخذ حكومة الهند أو الحكومة البريطانية أي إجراء ضد ممثليها في المنطقة، الذين يبدو من التقارير أنهم اتخذوا هذا القرار دون الرجوع إلى الإدارة في الهنـد، وبدلاً مـن أن تقدم الحكومة البريطانية اعتذاراً عما حدث، وتعطي أسر القتلى تعويضات–فرضت شروطاً مجحفة تبيّن طريقة التعامل الحقيقية للإنجليز، ومنها غرامة كبيرة تبلغ 50 ألف روبية تعويضاً عن القتلى الإنجليز.

المراجع:

1. Saldanha، The Persian Gulf Precis (8 Volumes)، Archive Edition 1986.

2. سلسلة الملخصات التي كتبها سلدانها المعروفة بملخص حول الخليج طبعت خلال أعوام 1903 – 1908م

3. The Persian Gulf Historical Summaries 5) 1953–1907 volumes)، Archive Editions، 1987،

4. أعدت هذه الملخصات في عام 1928 و1953 كوثائق للحكومة البريطانية.

5. Gun Running in the Persian Gulf، Proceeding of the central Asian society، London، 1911.

6. Records of Kuwait، 1899–1961 (8 Archive Editions volumes)، 1989.

7. The Persian Gulf Administration Reports (1873–1957)، (11 Archive volumes)، 1986 Edition.

8. Records of the Emirates 1820–1960، (12 Archive Editions volumes) 1990.

9. IOR: L /P&S/18/B 321.وثائق غير منشورة

1. جي. جي. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، (عدة أجزاء) صدرت الترجمة العربية عن ديوان حاكم قطر عام 1967م. ويعد دليل لوريمر (تاريخي، جغرافي) أهم مصدر للمادة التاريخية لدول الخليج، صدر القسم الجغرافي عام 1908 م والتاريخي عام 1915م.

2. أحمد فرامرزي، موانى وجزر الخليج الفارسي، ترجمة وتحقيق الدكتور صادق الشريف العسكري، دار تعريب التراث. بدون تاريخ

3. مجلة المنار، الجزء السابع، مجلد 15، 14 يوليو 1912م

الهوامش:

1. لوريمر، دليل الخليج، تاريخي، ج6، ص 3711.
2. Sir William lee wanner، the Arms Traffic in the Persian Gulf، previous to the seizure of the S.S، Baluchistan reviewed، 3rd June، the Persian Gulf Precis، vol. v1 ,11. P.13–11.
3. Arms Traffic in the Persian Gulf، 8th Oct. 1928، The Persian Gulf Historical Summaries، vol. 1، PP. 154–151.
4. لوريمر، م. س، ص 12–37.
5. Lovat Fraser،Gun–Running in the Persian Gulf،Jan. 1911 ،17، Proceedingof the central Asian Society، London. PP.16–3.
6. William Lee– warner، Ibid، PP. 13–11.
7. لوريمر، م.س، ص 3714–3716.
8. Lovat Fraser، Ibid
9. Ibid.
10. لوريمر، م.س، ص 3715–3716.
11. Lovat Fraser، Ibid.
12. لوريمر، م.س، ص 3718.
13. Lovat Fraser، Ibid.
14. لوريمر، م. س، ص 3732– 3735.
15. Notification by Shaikh Mubarak al Subah، 24 May 1900، Records of Kuwait، Vol. P.161.
16. P. Cox، Political Resident in the Persian Gulf، Administration Report for the year 1910، The Persian Gulf Administration reports، vol. 6، p. 81–78.
17. Cox، Administration report for trucial coast for the year 1911، The Persian Gulf Administration reports، vol. 6، P. 96–95.
18. Cox، Report for the year 1910، ibid.
19. Cox، ibid.
20. Ibid.
21. Ibid، see also India office political and secret department، 1910/12/25 the Dubai incident 1910، records of the Emirates،vol. 6، P. 141.
22. The Dubai Incident 1910، records of the Emirates، vol. 6، P. 143.
23. Cox، report for the year 1910، ibid.

24. Ibid.
25. IOR: L/P&S/18/B321/. Ibid.
26. Ibid.
27. Cox، report for the year 1910، ibid.
28. The Dubai Incident 1910، Records of the Emirates،vol. 6، P.143.
29. Ibid.
30. Dubai Incident 1910، Dated 5 June 1911، Records of the Emirates، vol. 6، P.144.
31. IOR: L/P&S/18/B321، Records of The Emirates، Vol. 6، P. 142.
32. The Dubai Incident 1910، P. 143، Ibid.
33. The Dubai Incident 23 ،1910Jan 1911، Records of the Emirates، Vol. 6، P. 144.
34. مجلة المنار، الجزء السابع، مجلد 15، 14 يوليو 1912، ص 557–559، وانظر أيضاً:

    Trevor، Bahrain 15 Jan 1913،The Persian Gulf Administration reports، for the year 1912، vol. 7، P. 102.
35. Trevor، Ibid
36. أحمد فرامزري، موانئ وجزر الخليج الفارسي، ترجمة وتحقيق الدكتور صادق الشريف العسكري، دار التعريب التراث، ص 56–58.
37. Cox، report for the year 1911، annual report of the Persian Gulf Political Residency، vol. 6، P. 9–8.
38. Cox، Administration Report for the year 1911، The Persian Gulf Administration reports، Ibid.
39. Report for the year 1913، The Persian Gulf Administration reports، vol. 7، P. 115–114.
40. Cox، Administration report for the year 1911، ibid. p. 96–95.
41. Cox، Ibid.
42. Ibid.
43. Arms Traffic in the Persian Gulf (1928–1908) ibid.
44. Cox، report for the year 1912، The Persian Gulf Administration reports، vol. 7، PP. 11–10.
45. Trevor، 15 Jan. 1913، report for the year 1912، the Persian Gulf Administration Reports، vol. 7، P. 106–105.
46. E.C. Withers، 10th April 1916، The Arms Traffic in the Persian gulf، the Persian gulf administration reports for the year 1915، vol. 7، P.57.
47. Arms، Traffic in the Persian Gulf (1928–1908) ibid.
48. Ibid.